

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/1/IND/3  
6 March 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأولى

جنيف، ٧-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

موجز أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفقاً  
للفقرة ١٥ (ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥\*

## الهد

هذا التقرير هو عبارة عن موجز للمعلومات المقدمة من ٣٧ من أصحاب المصلحة<sup>(١)</sup> إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا أي حكم أو استنتاج يتصلان بمطالبات محددة. وذكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما أنه بقدر المستطاع لم يجر تغيير النصوص الأصلية. وقد يُعزى الافتقار إلى معلومات أو إلى التركيز بشأن مسائل محددة إلى عدم تقديم أصحاب المصلحة معلومات ذات صلة بهذه المسائل بعينها. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان النصوص الكاملة التي تتضمن جميع المعلومات الواردة. وبالنظر إلى كون وتيرة الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير تتصل في المقام الأول بأحداث وقعت بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

\* لم تُحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

## أولاً - الخلفية والإطار

### ألف - نطاق الالتزامات الدولية

١- ذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنها دأبت على الدعوة إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين والمبرمة عام ١٩٥١، واتفاقية مناهضة التعذيب<sup>(٢)</sup>. ولاحظ منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أن الهند لم تصدق حتى الآن على مجموعة صكوك من بينها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حماية الأشخاص من حالات الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكولان الاختياريان الأول والثاني الملحقان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٣)</sup>. وأشارت أيضاً منظمة العفو الدولية إلى أن الهند لم توقع بعد على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية<sup>(٤)</sup>. وأبرز كل من الشبكة الآسيوية للشعوب الأصلية والقبلية والفريق العامل الدولي لشؤون السكان الأصليين أن الهند لم تصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة<sup>(٥)</sup>.

### باء - الإطار الدستوري والتشريعي

٢- نظراً إلى أن القوانين الدولية لا تسري تلقائياً في الهند، رأى منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أن الحكومة لم تحقق على الصعيد المحلي<sup>(٦)</sup>، مطابقة قوانينها لأحكام المعاهدات المصدق عليها.

### جيم - الهيكل المؤسسي والحقوق إنساني

٣- وصفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورها بأنه مكمل لدور السلطة القضائية. وبينت أنها تناولت مجموعة واسعة التنوع من المسائل، كالاتجار بالنساء والأطفال، والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، وحالات اختفاء الأشخاص، وحالات التشرد نتيجة للكوارث، والتراعات، والتنمية، وعمل الأطفال، وحالات الوفاة والاعتصاب أثناء الاحتجاز، والسجون، والإعاقة، ولم تكتف بمعالجة فرادى القضايا بل أصدرت أيضاً مبادئ توجيهية على صعيد السياسات لتتبعها الوكالات المنفذة<sup>(٧)</sup>. وذكر منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أن المبادئ التوجيهية الموضوعية لأجل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما يشمل المبادئ المتصلة بقضايا الاعتصاب، وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، والقتل أثناء المجاهات لا تنفذ<sup>(٨)</sup>.

٤- وأشار منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل إلى أن الحكومة لم تمثل لمبادئ باريس فيما يتصل باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجان الوطنية للمرأة، والأقليات، والطوائف المصنفة، والقبائل المصنفة، والأطفال، والقبائل المشمولة بقرار إلغاء الإخطار الخاص بالتجريم، وذلك لأنها لم تمنح تلك الجهات الصلاحيات والأموال والموارد اللازمة والاستقلال الذاتي<sup>(٩)</sup>. وأفادت منظمة رصد حقوق الإنسان بأن أعضاء ورؤساء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يعينون بصفة سياسية وبأن هذا قد تكون له انعكاسات على أدائهم لمهامهم. ولا تجيز المادة ١٩ من قانون حماية حقوق الإنسان للجنة الوطنية لحقوق الإنسان التحقيق بصفة مستقلة في انتهاكات القوات المسلحة<sup>(١٠)</sup>. كذلك ذكرت منظمة العفو الدولية أن المادة ٣٦(٢) من القانون المذكور تجيز للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تأخذ علماً فقط بالشكاوى المرفوعة بشأن الأحداث التي وقعت في العام الماضي<sup>(١١)</sup>. وأوصت

منظمة رصد حقوق الإنسان بإجراء بعض التعديلات، خاصة للسماح للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتحقيق بصورة مستقلة في الادعاءات المتعلقة بارتكاب أفراد قوات الأمن انتهاكات<sup>(١٢)</sup>. وأضاف معهد كشمير للعلاقات الدولية أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لا تتمتع بأي سلطة قضائية على جامو وكشمير<sup>(١٣)</sup>.

٥- وذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن بعض أرجاء البلد، كجامو وكشمير والمنطقة الشمالية الشرقية وبعض الولايات الأخرى، مهددة بخطر القتال والإرهاب. ولقد نُشرت القوات المسلحة الاتحادية، بما يشمل القوات شبه العسكرية، في بعض المناطق المتعرضة للقتال وذلك بهدف إعانة سلطات حكومات الولايات ومساعدتها على معالجة الأوضاع الأمنية المحلية. وترد أحياناً ادعاءات بشأن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي القوات المكلفة بعمليات مكافحة الإرهاب، فتطلب اللجنة لدى استلام تلك الشكاوى تقارير من السلطات المعنية. ولقد أصدر الجيش مبادئ توجيهية صارمة لكافة أفراد القوات المسلحة بشأن مراعاة حقوق الإنسان لدى القيام بعمليات في تلك المناطق<sup>(١٤)</sup>.

## ثانياً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

### ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٦- أعربت منظمة العفو الدولية عن أسفها لاستمرار الهند في إبداء عدم رغبتها في التعاون مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة<sup>(١٥)</sup>. وأشار منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أن أكبر بلد من حيث المساحة بين البلدان الديمقراطية لم يوجه إلى الإجراءات الخاصة دعوة دائمة<sup>(١٦)</sup>.

### باء - تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

#### ١- المساواة وعدم التمييز

٧- أشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن الهند، على الرغم مما لديها من قوانين تحمي حقوق الإنسان، لم تنفذ القوانين والسياسات على النحو الواجب لحماية فئاتها المهمشة، ولا سيما الداليت، والجماعات القبلية، والأقليات الدينية، والنساء، والأطفال<sup>(١٧)</sup>.

٨- وذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن التركيبة الاجتماعية والثقافية والدينية التي يطغى عليها النظام الأبوي القائم على أساس دوام النَّسَب عن طريق الذكور أسهمت إلى حد كبير في جعل مركز المرأة في الهند ثانوياً. وأسفر ذلك عن نشأة رغبة قوية في عدم إنجاب البنات في الأسر، مما أدى إلى اختلال التوازن بين المواليد من الجنسين بسرعة مشيرة للقلق. ففي بعض أرجاء البلد، يختار الوالدان الإجهاض إن كان الجنين أنثى<sup>(١٨)</sup>. ولاحظ منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أنه توجد في المنطقة الشمالية من الهند نسبة عكسية بين الأحداث من الجنسين نتيجة قتل الأجنة الإناث<sup>(١٩)</sup>. كذلك، لاحظ المنتدى أن المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المتدنية، وإحصاءات التعليم والصحة الإنجابية والجنسية التي تدعو إلى الأسف، تشير إلى تهميش المرأة بصورة متزايدة في جدول الأعمال الإنمائي والسياسي<sup>(٢٠)</sup>.

٩- وأفادت منظمة التضامن المسيحي العالمي بأن النظام الطبقي ما زال مهيمناً على المجتمع الهندي ويشكله إلى حد كبير، مما يؤثر في المركز الاجتماعي لجماعة الداليت أو الطبقات المصنفة التي تشكل ١٦ في المائة (١٦٧)

مليوناً على الأقل) من عدد السكان الإجمالي، ويؤثر في معاملة تلك الفئات وفي الآفاق الاجتماعية والاقتصادية المتاحة لها تأثيراً سلبياً<sup>(٢١)</sup>. وذكر منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل ومركز رصد التشرذم الداخلي أن الداليت ما زالوا يعانون من الفصل العنصري ويمنعون من دخول الأماكن العامة والاستفادة من الخدمات العامة، بما يشمل أماكن العبادة، والانتفاع من الإمدادات الكهربائية والمائية<sup>(٢٢)</sup>. وذكرت جبهة تريورا الديمقراطية الشعبية أن التمييز الذي يتعرض له الداليت يشمل عدم المساواة في التعليم، والحرمان من الحقوق الاقتصادية، والتمييز على أساس الدين، وسوء نظام الرعاية الصحية، والعنف الموجه ضد المرأة<sup>(٢٣)</sup>. وأشارت منظمة التضامن المسيحي العالمي إلى أن الداليت يبلغون عن تعرضهم للتمييز ليس فقط في إطار المعاملات الاجتماعية العادية بل وفي تعاملهم مع طبقة الموظفين الهنود أيضاً. وتنطوي تجارب الداليت الحضرين المتعلمين على أشكال من التمييز تكون مستترة بدرجة أكبر، بما في ذلك في المسائل المتصلة بالتوظيف والترقية<sup>(٢٤)</sup>. وركزت الحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية وكذلك الاتحاد اللوثيري العالمي على أن الافتقار إلى بيانات مصنفة بشأن بعض مجالات التمييز الطبقي يحول دون التمكن من إجراء تحليل متعمق ووضع خطط هادفة، مما قد يسهم في إدامة التمييز ضد الداليت في مسائل كالحق في الأرض، والسكن، والصحة، والتعليم، والعمل<sup>(٢٥)</sup>.

١٠ - وأفادت جمعية الشعوب المهددة بأن القبائل المصنفة أو "أديفازي" تعرضت لمختلف أشكال التمييز على مر الأجيال وعلى الرغم من وجود ضمانات دستورية. فتدنت، نتيجة لذلك، مستوياتها الصحية، والتعليمية، وتدنت مستوياتها من حيث الأمن الغذائي، والتمثيل السياسي. ولكن إلى جانب تلك المشاكل كلها ما زالت أهم قضايا الأديفازي هي قضية الحق في الأرض<sup>(٢٦)</sup>. وأضافت الشبكة الآسيوية للشعوب الأصلية والقبلية كما أضاف الفريق العامل الدولي لشؤون السكان الأصليين أن كثرة من الجماعات القبلية المهددة بصفة خاصة أصبحت على وشك الانقراض<sup>(٢٧)</sup>. وقال منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل إن التوجه الأساسي "لقانون معتادي الإجرام" هو تعريف بعض الجماعات القبلية بألها من "معتادي الإجرام"<sup>(٢٨)</sup>.

١١ - وأفاد منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل بأن الأقليات الدينية في الهند تتعرض للاضطهاد والوصم بالعار والتهميش في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأبرزت ذلك أيضاً لجنة القاضي ساتشار في عام ٢٠٠٧<sup>(٢٩)</sup>. ولاحظت اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان المليل المؤسف إلى عزو الأحداث "المتصلة بالإرهاب" إلى المنظمات الإسلامية وإسراع الصحافة إلى النشر عنها. ولاحظت أنه عندما لا تثبت الشكوك لا تنشر أي تقارير صحفية تفيد بعدم صحة التقرير الأولي<sup>(٣٠)</sup>. وظلت منظمة العفو الدولية، بعد مرور خمس سنوات على أعمال العنف الطائفية التي وقعت في ولاية غوجارات الهندية في عام ٢٠٠٢ وراح ضحيتها أكثر من ٢٠٠٠ نسمة، قلقاً إزاء استمرار الأثر الذي خلفه ذلك العنف على الأقلية المسلمة في غوجارات، إذ يفيد عدد كبير للغاية من التقارير بأن الجماعات المسلمة في غوجارات تتعرض للمقاطعة الاجتماعية والاقتصادية وأن ٥٠٠٠ أسرة تعيش في "مستوطنات الإغاثة" بدون مرافق أساسية وبدون اعتراف حكومة غوجارات بها<sup>(٣١)</sup>. وأفادت منظمة 'شركاء القانون في التنمية' بأن أفراد المجتمع المدني ناقشوا بإسهاب مشروع القانون الموضوع في عام ٢٠٠٥ بشأن العنف الطائفي وانتقدوه بشدة لعدم قضائه على ظاهرة الإفلات من العقاب، وتواطؤ الدولة، ولعدم توفيره سبلاً للانتصاف من الجرائم الجنسانية<sup>(٣٢)</sup>. ولاحظ منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أن مشروع القانون لا يُعرفُ الإبادة الجماعية<sup>(٣٣)</sup>.

## ٢- حق الفرد في الحياة، والحرية، وأمنه الشخصي

١٢- أفاد منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل بتفشي انتهاكات الحق في الحياة، المتمثلة في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، والقتل أثناء المجامع، واستخدام الأسلحة النارية استخداماً عشوائياً وغير متناسب، وحالات الاختفاء القسري. وأفادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن حدوث ١٣٦ حالة وفاة أثناء الاحتجاز في مخافر الشرطة، و١٣٥٧ حالة وفاة أثناء الاحتجاز القضائي، و١٢٢ حالة قتل أثناء المجامع<sup>(٣٤)</sup>.

١٣- وذكرت منظمة 'التحرير' (Liberation)، أن الهند ما زالت توجد فيها مجموعة واسعة للغاية من القوانين الصارمة التي يُدعى أنها تستهدف مكافحة الإرهاب ولكن يستغلها موظفو الدولة لانتهاك حقوق الإنسان في الواقع<sup>(٣٥)</sup>. وأفادت منظمة 'التحرير'، وهيئة المعونة العملية في الهند بأن هذه القوانين تشمل قانون القوات المسلحة (الصلاحيات الخاصة) الذي سنته الحكومة المركزية عام ١٩٥٨، وقانون الأمن الوطني الصادر عام ١٩٨٠، وقانون مكافحة الأنشطة غير المشروعة المعدل الصادر عام ٢٠٠٤<sup>(٣٦)</sup>. وذكرت منظمة التحرير، أن قانون القوات المسلحة (الصلاحيات الخاصة) الصادر عام ١٩٥٨ بقي ساري المفعول في ناغالاند، ومانيبور، وآسام وأجزاء من تريپورا. وأفادت أيضاً بأن نسخة معدلة من القانون تسري في جامو وكشمير وهي قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة (جامو وكشمير) الصادر عام ١٩٩٠<sup>(٣٧)</sup>.

١٤- وأضاف منتدى جنوب آسيا لحقوق الإنسان أن التطبيق الدائم لقوانين مكافحة الإرهاب، وقوانين الحبس الاحتياطي، وقانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة، الصادر عام ١٩٥٨، خلق أوضاعاً حلت فيها حالات الاختفاء، والاحتجاز غير القانوني، وحالات التعذيب أثناء الاحتجاز، وحالات العنف الجنسي ضد النساء، وحالات الإعدام المنفذ بإجراءات موجزة تحت ستار المجامع المسلحة، محل أساليب "التحقيق" الاعتيادية<sup>(٣٨)</sup>. ولاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في مانيبور أن التمسك بقانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة على مر نصف قرن في مانيبور أدى إلى حدوث انتهاكات صارخة لحقوق لا يمكن الانتقاص منها، وأولها الحق في الحياة. فالمادة ٤(أ) من القانون المذكور تجيز لضباط صف الجيش الهندي، إطلاق الرصاص بغاية القتل لمجرد الاشتباه في ارتكاب جرائم حددها الحكومة. والشباب في مانيبور هم أول ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون التي أصبحت يومية واعتيادية<sup>(٣٩)</sup>.

١٥- ولاحظت أيضاً منظمة 'التحرير' وهيئة المعونة العملية في الهند التشريعات التي سنتها حكومات الولايات، كقانون الأمن العام لجامو وكشمير، الصادر في عام ١٩٧٨، وقانون مناطق الاضطرابات في جامو وكشمير، الصادر عام ١٩٩٢، وقانون تشاتيسغار الخاص بالحماية العامة، الصادر عام ٢٠٠٥، وقانون مادهايا براديش للأمن في المناطق الخاصة الصادر عام ٢٠٠٢<sup>(٤٠)</sup>. وقدم مركز التنظيم والبحث والتعليم وهيئة المعونة العملية في الهند توصيات تدعو إلى إلغاء مختلف القوانين الوطنية وقوانين الولايات أو إعادة النظر فيها<sup>(٤١)</sup>.

١٦- وذكر معهد كشمير للعلاقات الدولية أنه بعد مرور سنتين على إلغاء قانون مكافحة الإرهاب، لم تُستعرض قضايا جميع الأشخاص الذين يسري عليهم هذا القانون استعراضاً كاملاً في غضون المدة المحددة. وبين معهد كشمير للعلاقات الدولية، بالإضافة إلى ذلك، ما يراود المنظمات المعنية بحقوق الإنسان من قلق إزاء

التعديلات التي أدخلت على قانون (مكافحة) الأنشطة غير المشروعة والتي منحت الولاية صلاحيات خاصة شبيهة بتلك التي مُنحت من قبل بموجب قانون مكافحة الإرهاب<sup>(٤٢)</sup>.

١٧ - ولاحظ منتدى السلام العالمي أن المادة ٤ (أ) من قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة (جامو وكشمير) الصادر عام ١٩٩٠ تجيز للقوات المسلحة الهندية "إطلاق النار على أي شخص، أو استخدام القوة ضده بشكل آخر، حتى للتسبب في الوفاة"، دون وجود أوامر بإطلاق النار<sup>(٤٣)</sup>. ويجيز قانون جامو وكشمير للأمن العام الاحتجاز الإداري لأي شخص لمدة سنة واحدة لمجرد افتراض أنه قد يرتكب في المستقبل فعلاً يقوّض النظام العام أو أمن الدولة. وتجيز المادة ٨(٢) من القانون المذكور للسلطات عدم إبلاغ الشخص المحتجز على أسباب اعتقاله<sup>(٤٤)</sup>.

١٨ - وذكر مركز رصد التشرد الداخلي التابع لمجلس اللاجئيين النرويجي أنه ما زالت ترد تقارير تفيد بحدوث انتهاكات وتجاوزات عديدة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن والجماعات الناشطة المسلحة في جامو وكشمير. ويقدر عدد المدنيين الذين فقدوا حياتهم أثناء أعمال العنف التي قام بها النشطاء في الولاية بما يبلغ ١٥ ٣٢٠ نسمة حتى آذار/مارس ٢٠٠٥<sup>(٤٥)</sup>. وأضاف مركز رصد التشرد الداخلي أن الحكومة نشرت في آسام عدداً كبيراً من أفراد قوات الأمن لقمع حالات التمرد. وكانت تلك القوات مسؤولة عن حالات إلقاء القبض تعسفاً، وحالات اعتقال وتعذيب، وغير ذلك من الانتهاكات أثناء قيامها بعمليات التفتيش. وذكر المركز أن بعض التقارير أفادت بحدوث انتهاكات وتجاوزات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان من كافة الأطراف المشتركة في نزاع تشاتيسغار، سواء كانت من قوات الأمن، أو الماوين، أو كوادر سلوى جودوم<sup>(٤٦)</sup>.

١٩ - وذكر المركز الآسيوي للموارد القانونية أن التعذيب لا يعتبر جريمة في الهند. ويجب لإدانة موظف مكلف بإنفاذ القانون بتهمة التعذيب أن ينطبق على الفعل الذي ارتكبه جميع الشروط المحددة لكل الجرائم الأخرى بموجب قانون العقوبات الهندي. ويستغل مرتكبو تلك الجرائم عدم وجود جهاز مستقل للتحقيق في حالات التعذيب أثناء الاحتجاز لأنهم يعرفون أنه حتى في حالة تقديم شكوى بشأن التعرض للتعذيب لن يجرى التحقيق في تلك الشكوى على النحو الواجب<sup>(٤٧)</sup>. وقالت منظمة العفو الدولية إن انتشار ظاهرة التعذيب أثناء الاحتجاز في مخافر الشرطة - لا سيما تعذيب أفراد الجماعات المهمشة - معترف به عموماً، وكذلك التدخلات السياسية، والفساد المنتشر، ونادراً ما تنفذ الضمانات الموجودة لحماية حقوق المحتجزين<sup>(٤٨)</sup>.

٢٠ - ولاحظ الصندوق الاستئماني الهندي لمركز مكافحة التعذيب أن أوضاع السجن ما زالت مؤسفة في جميع أرجاء الهند<sup>(٤٩)</sup>. ولاحظ منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أن إحصاءات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤ تفيد بأن ٧٠ في المائة من عدد المسجونين الإجمالي ينتظرون المحاكمة<sup>(٥٠)</sup>. وذكر الصندوق الاستئماني الهندي لمركز مكافحة التعذيب أن حالات اغتصاب الأطفال بلغت في عام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٤ ٠ ٢٦ حالة، وأن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون هم المسؤولون عن اغتصاب الأطفال في العديد من الحالات<sup>(٥١)</sup>.

٢١ - وأضاف منتدى جنوب آسيا لحقوق الإنسان أنه من المؤلف في جميع مخافر الشرطة الهندية تقريباً أن يتعرض الأشخاص "المتهمون" للضرب والإيذاء. وتبين التحقيقات أن أغلبية "المجرمين" المزعومين الذين يتعرضون للتعذيب والإيذاء في مخافر الشرطة هم من الفقراء المنتمين إلى جماعة الداليت، والقبائل، والأقليات الدينية كالمسلمين والمسيحيين<sup>(٥٢)</sup>. وأفادت جبهة تريبور الديمقراطية الشعبية بأن المسيحيين يتعرضون في الهند للتهديد،

والاعتداء البدني، والسجن لإطلاعهم غيرهم على عقيدتهم<sup>(٥٣)</sup>. وذكرت منظمة 'الأبواب المفتوحة' حالات رفض فيها ضباط الشرطة المحلية فتح محضر أولي لصالح أفراد ينتمون إلى أقليات دينية كانوا ضحية أفعال من بينها الضرب، والطرْد، والنهب<sup>(٥٤)</sup>. وأبدت جبهة تريورا الديمقراطية الشعبية رأياً مفاده أن الشيخ أيضاً يتعرضون لاضطهاد كبير من حكومة الهند<sup>(٥٥)</sup>.

٢٢- وأفاد منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل بأن النساء في الهند ما زلن يتعرضن للعنف البدني والجنسي والعاطفي والاقتصادي. وأفاد بأن النساء، ولا سيما المتدمات منهن إلى الأقليات القبلية والدينية وإلى أقلية الداليت، يتعرضن لجرائم جنسية وجنسانية أثناء/بعد التزاوج الطبقية أو الطائفية<sup>(٥٦)</sup>. وأفاد المكتب الوطني لسجلات الجرائم في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٥ بارتكاب جريمة واحدة ضد النساء كل ٣ دقائق، وجريمة اغتصاب واحدة كل ٢٩ دقيقة، وجريمة اعتداء جنسي واحدة كل ١٥ دقيقة، وحالة وفاة واحدة بسبب المهر كل ٧٧ دقيقة<sup>(٥٧)</sup>. وأشار منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل إلى الإحصاءات المقدمة من المكتب الوطني لسجلات الجرائم وتفيد بأن ٤٣ في المائة من إجمالي حالات خطف النساء المبلغ عنها ومجموعها ٨٣٢ ٢٢ حالة هي حالات خطف من أجل الزواج؛ وبأن ٥٦ ٧٠٩ حالات من الحالات التي حققت فيها الشرطة في عام ٢٠٠٥ كانت تتعلق بقسوة الأزواج أو الأقارب<sup>(٥٨)</sup>. وأشار ائتلاف الشباب للحقوق الجنسية والإنجابية إلى دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمة غير الحكومية 'براياس' كشفت أن ٥٣ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٥ سنوات إلى ١٢ سنة تعرضوا لإيذاء جنسي، غالباً من الآباء، أو الأوصياء الشرعيين، أو من أفراد الأسرة القريين. وبينت الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، أن عدداً يتجاوز النصف من إجمالي حالات الإيذاء الجنسي والاغتصاب لا يبلغ عنها<sup>(٥٩)</sup>.

٢٣- وأفاد مركز الحقوق الإنجابية بأنه تُبرم في أحيان كثيرة عقود زواج زائفة تيسيراً للتجار بالشابات لأغراض جنسية<sup>(٦٠)</sup>. كذلك أفادت منظمتا SANGRAM، وVAMP، بأن التشريعات الحالية لا تحمي حقوق الأشخاص العاملين في مجال البغاء والجنس وفي ضمان أمنهم<sup>(٦١)</sup>.

٢٤- وأكد الناشطون الداليت الذين أدلوا بشهادتهم إلى منظمة التضامن المسيحي العالمي أن تحليلاً لمختلف أشكال الاستعباد العصرية القائمة على أساس طبقي في الهند كشف إلى حد مذهل أن الداليت أو أفراد الطبقات "الدنيا" هم الضحايا الرئيسيون لأعمال شتى، من بينها الاتجار بالبشر، والاستعباد لأغراض جنسية، وغير ذلك من أشكال الاستغلال في العمل، ولا سيما في إطار نظام ديفاداسي، والسخرة، والتنقيب اليدوي وسط القمامة. وذكرت منظمة التضامن المسيحي العالمي أن القوانين المعنية بحظر هذا النوع من الاستغلال نادراً ما تنفذ<sup>(٦٢)</sup>. وبينت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك، أنها تحث سلطات الدولة على القضاء بصورة كاملة على ممارسة التنقيب اليدوي وسط القمامة باعتبارها ممارسة ضارة وأن الأمر الصادر عن المحكمة العليا يقضي بتطبيق ذلك تطبيقاً كاملاً بحلول عام ٢٠٠٩<sup>(٦٣)</sup>.

٢٥- وأفاد منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل بأن وضع الأطفال مازال سيئاً بسبب عدم توافر برامج فعالة لأجل الأطفال العمال، وبسبب تجنيد الأطفال، والعنف الجنسي ضد الطفلة، وأحوال الأحداث المخالفين للقانون المؤسسة وأطفال الداليت وأطفال القبائل أكثر تعرضاً للإساءات. وتتفشى أعمال التعذيب والعقوبات البدنية<sup>(٦٤)</sup>. وأعربت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن قلقها العميق أيضاً إزاء قضاء الأحداث وإزاء ازدياد حالات التعرض لإيذاء جنسي<sup>(٦٥)</sup>. وأفادت المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية التي تمارس

ضد الأطفال بأن القانون يميز العقاب البدني للأطفال في المنزل. ولا يحظر القانون على الصعيد الوطني العقاب البدني للأطفال في المدارس، ولكن تحظر بعض الولايات ذلك العقاب في قوانينها المحلية، ولا يوجد حظر واضح له في أماكن الرعاية البديلة. وقد أبقى مشروع القانون الذي يدعى أنه يحظر العقوبة البدنية وما زال قيد المناقشة على الحق في معاقبة الطفل "إن كان ألم الطفل المترتب على العقوبة يتناسب والفعل الذي ارتكبه، ولا يعتبر غير مقبول، ولا يمس بسلامته البدنية"<sup>(٦٦)</sup>.

### ٣- إقامة العدل وسيادة القانون

٢٦- لاحظت مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان أن نظام العدالة الجنائية الهندي معروف بمحاكمه المزدحمة للغاية، وتأخيرات كبيرة في المحاكمات، والأهم من ذلك أنه معروف بالفساد السائد فيه<sup>(٦٧)</sup>. وتفيد المعلومات المقدمة من منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل بأنه يوجد ما لا يقل عن ٢٨,٦ مليون قضية أمام محاكم الهند لم يبت فيها. ولا يوجد في الهند الآن سوى ١٠,٥ من القضاة لكل مليون نسمة. وانهار نظام المساعدة القانونية بالإضافة إلى ذلك<sup>(٦٨)</sup>.

٢٧- ويعتقد منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أن "الموظفين العموميين" والسياسيين يفتنون تقريباً من العقاب، وبأن ثقافة الإفلات من العقاب تؤدي إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان لأن الموظفين العموميين يعتبرون أنفسهم خارج طائلة القانون<sup>(٦٩)</sup>. وذكرت مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان أنه توجد حاجة ماسة إلى إصلاح نظام الشرطة في الهند، وأن الشرطة تعتبر بوجه عام مُسيئة، وتفترق إلى الكفاءة، ووحشية، وغير خاضعة للمساءلة<sup>(٧٠)</sup>.

٢٨- وذكرت منظمة العفو الدولية أن المادة ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية توجب التحقيق في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز ولكن التحقيق لا يُجرى، في أغلب الأحيان، إلا بعد احتجاجات عامة. ومع ذلك يبقى التحقيق تحت إشراف السلطة التنفيذية، على الاختلاف من التحقيقات التي يجريها القضاة وتتميز بدرجة أكبر من الاستقلال. وكثيراً ما يمانع أفراد الشرطة في تقديم أدلة قد تورط زملاءهم، ومعروف عن كبار الموظفين مشاركتهم في عمليات التستر المألوفة على حالات الوفاة من جراء التعذيب. ونادراً ما تجري مقاضاة المجرمين حتى بعد إنجاز لجان التحقيق عملها<sup>(٧١)</sup>.

٢٩- وأشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن مجموعة من القوانين الهندية تجعل من الصعب بل ومن المستحيل مقاضاة المنتهكين من موظفي الدولة. فالمادة ١٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية، على وجه التحديد، توفر الحماية للشرطة وللقوات شبه العسكرية، إذ لا تجيز لأي محكمة أن تقر، بدون موافقة صريحة من الحكومة الاتحادية، بأي جريمة يدعى أن موظفاً عمومياً (أو فرداً من أفراد القوات المسلحة) قد ارتكبها أثناء أداء واجباته الرسمية. ونادراً ما يؤذن بمقاضاة ذلك الشخص حتى عندما يثبت التحقيق وجود أدلة قوية على حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان<sup>(٧٢)</sup>.

٣٠- وأضافت منظمة رصد حقوق الإنسان أن الجيش يتمتع بحصانة إضافية عندما ينشر في مناطق النزاع الداخلي بموجب قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة. إذ ينص هذا القانون على أنه لا تجوز، إلا بموافقة صريحة من الحكومة الاتحادية، مقاضاة أي شخص أو إقامة دعوى ضده أو اتخاذ أي إجراءات قضائية أخرى ضده لقيامه أو للدعاء بقيامه بفعل ما أثناء ممارسته للصلاحيات الممنوحة له بموجب هذا القانون<sup>(٧٣)</sup>. وذكرت اللجنة



المعنية بحقوق الإنسان في مانيبور أن التذرع بقانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة ينتهك المادة ٤ (أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بإعلان "حالات الطوارئ"، نظراً إلى أن حالة الطوارئ فرضت فعلاً دون إعلان رسمي مسبق لأي حالة طوارئ عامة<sup>(٧٤)</sup>. وأوصى مركز التنظيم والبحث والتعليم بإلغاء قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة<sup>(٧٥)</sup>.

٣١- وأشار أيضاً منتدى السلام العالمي إلى أن المادة ٢٢ من قانون جامو وكشمير للأمن العام تنص على حماية جميع الذين يتصرفون بموجب هذا القانون من المقاضاة أو إقامة دعوى ضدهم أو اتخاذ أي إجراءات قضائية أخرى ضدهم، وأن هذه الحصانة من المقاضاة أسفرت عن انتشار التعذيب وإلقاء القبض والاحتجاز تعسفاً<sup>(٧٦)</sup>. وذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان أنه تم إنشاء لجان مختلفة لمعالجة قضايا الإفلات من العقاب والمساءلة، ولا سيما في مناطق النزاعات المسلحة. ولكنها أضافت أن النتائج التي تخلص إليها تلك اللجان لا يكشف عنها في كثير من الأحيان و/أو تصبح موضع تجاهل عادة. وأشارت المنظمة إلى لجنة مكلفة باستعراض قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة، قدمت تقريرها إلى وزارة الداخلية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأشارت أيضاً إلى أن فريقاً عاملاً معنياً بجامو وكشمير معيّن من قبل رئيس الوزراء أوصى هو الآخر بإلغاء القوانين التي تسمح بالإفلات من العقاب، كقانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة. ولم تتخذ حكومة الهند إجراء بناء على أي من هاتين التوصيتين<sup>(٧٧)</sup>.

٣٢- وأشارت منظمة باروا العالمية إلى المجزرة التي وقعت في غوجارات في عام ٢٠٠٢، ولا سيما إلى عدم إجراء أي تحقيق في أغلبية القضايا المرفوعة من ضحايا العنف. وأشارت إلى تعرض الشهود للتهديد، وإلى إدانة ما لا يتجاوز إثني عشر متهماً من الرتب الدنيا<sup>(٧٨)</sup>. وأوصت منظمة العفو الدولية بأن تتخذ الحكومة إجراء للتحقيق بسرعة وفعالية في أحداث العنف التي استهدفت المسلمين في ولاية غوجارات، وبمقاضاة مرتكبي تلك الأفعال، بما يشمل موظفي الحكومة والشرطة، وبتقديم تعويض للضحايا وللباقين على قيد الحياة<sup>(٧٩)</sup>. كذلك، أشار فريق العمل المعني بأبحاث المرأة، في بيان مشترك، إلى عدم تنفيذ حكومة ولاية مهاراشترا توصيات لجنة سريكريشنا التي عينتها الحكومة للتحقيق في أعمال العنف الطائفية التي حدثت في مومباي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، والتي تعتبر مثلاً لظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية في الهند فيما يتعلق بأعمال العنف الطائفي<sup>(٨٠)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت منظمة 'إنصاف'، بخصوص قضية إحراق الجثث سراً في البنجاب، إلى أن المحكمة العليا عينت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للنظر في جميع المسائل التي أثارها مقدمو العرائض، ومنحتها صلاحيات موسعة لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية<sup>(٨١)</sup>. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أعلنت، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، إقفال ملف القضية فعلياً، بعد عدم التحقيق في أي من قضايا إحراق الجثث أو تسجيل شهادة أي أسرة من أسر الضحايا، والاعتماد حصراً على ما أقرته أو أنكرته أجهزة الدولة للتوصل إلى النتائج التي خلصت إليها<sup>(٨٢)</sup>. وذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنها أوصت بتقديم تعويض لأقرب أقرباء الأشخاص المتوفين البالغ عددهم ١٩٥ شخصاً الذين تبين أنهم كانوا محتجزين في مخافر الشرطة، ولأقرب أقرباء الأشخاص الذين تم تحديد هوياتهم من بين الذين أحرقت شرطة البنجاب جثثهم<sup>(٨٣)</sup>. وأوصت منظمة 'إنصاف' برصد التقدم المحرز في قضية الإحراق الجماعي للجثث في البنجاب، إذ يتوقع رفع القضية إلى المحكمة العليا في الهند لكي تنظر فيها عام ٢٠٠٨، على الرغم من أن الانتهاكات وقعت في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين<sup>(٨٤)</sup>.

#### ٤- الحق في الخصوصية، والزواج، والحياة الأسرية

٣٣- لاحظ منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أن حقوق المرأة في إطار الأسرة والزواج، ولا سيما حقوقها في التملك، والإرث، والنفقة، غير مضمونة، وأن ظاهرة زواج الأطفال متفشية، إذ إن ٢٤ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ١٩ عاماً متزوجون<sup>(٨٥)</sup>.

٣٤- وأبرزت منظمة 'شركاء القانون في التنمية' عريضة مرفوعة إلى المحكمة العالية في نيودلهي لطلب إجراء مراجعة قضائية للحكم الذي يجرم العلاقات الجنسية بالتراضي بين البالغين من نفس الجنس (المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات الهندي)<sup>(٨٦)</sup>.

#### ٥- حرية الدين، والمعتقد، والتعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٣٥- أفاد صندوق بيكيت بأن أكثر التحديات القانونية إقلاقاً في الهند من حيث حرية الدين هي وجود قوانين "حرية الدين" التي تثنى عن اعتناق دين آخر ("قوانين مكافحة تغيير الدين"). وتطبق تلك القوانين في أربع ولايات هندية الآن، هي ولايات أوريسا، وتشهاتيسغار، ومادهايا براديش، وهيماشال براديش. وستدخل قوانين من هذا النوع حيز النفاذ في غوجارات وآرونشال براديش بعد صدور لوائح التنفيذ، وقد أحيل قانون راجستان لمكافحة تغيير الدين إلى رئيس الدولة من أجل استعراضه من وجهة نظر قانونية. وثمة قوانين عديدة من قوانين ولايات الهند لمكافحة تغيير الدين توجب على الشخص الذي يغير دينه أن يسجل نيته أن يعتنق ديناً آخر. وبعض قوانين ولايات الهند لمكافحة تغيير الدين تميز ضد أقليات دينية أو طبقات اجتماعية معينة<sup>(٨٧)</sup>. وأشارت منظمة التضامن المسيحي العالمي إلى أن الداليت الذين يعتنقون المسيحية أو الإسلام يفقدون، بموجب التشريعات المعمول بها حالياً، مركزهم كمنتمين إلى طبقة مصنفة، وبالتالي يفقدون ما يؤهلهم للانتفاع من نظام التخصيص الشبيه بنظام الإجراءات التصحيحية. ولاحظت أن تصور الداليت أن اعتناق دين آخر هو وسيلة للتخلص من النظام الطبقي إذ تعقده ممارسة النظام الطبقي، إلى حد ما، في جميع الطوائف الدينية في الهند<sup>(٨٨)</sup>. وذكر المركز الأوروبي للقانون والعدل أن "التمسك بتلك القوانين، ولا سيما من جانب الشعب، يكون الهدف منه، في أغلب الأحيان، هو منع أفراد ينتمون إلى دين الأغلبية من اعتناق دين أقلية"<sup>(٨٩)</sup>.

٣٦- وأعربت مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان عن بعض دواعي القلق إزاء أعمال قانون الحق في الحصول على المعلومات، وبصفة خاصة إزاء عدم توعية الجماهير بأحكامه الأساسية، وإزاء اختلاف الرسوم بين ولايات وأخرى اختلافاً كبيراً<sup>(٩٠)</sup>.

٣٧- وذكرت منظمة مراسلين بلا حدود أن وسائل الإعلام الهندية نشطة، تصون حرياتهما، وتلعب دوراً حاسماً في النظام الديمقراطي للبلد. ولكنها أضافت أن الصحفيين يتعرضون، في الولايات التي تزعمها حركات التمرد الانفصالية أو الماوية، لإطلاق النار المتبادل. ففي عام ٢٠٠٦، تعرّض ٦٥ منهم على الأقل لاعتداءات أو تهديدات بالقتل من ضباط شرطة، أو مجرمين، أو رؤساء شركات أو ناشطين سياسيين بينما قُتل صحفيان. وبيّنت المنظمة

أن سلطات الشرطة في كشمير لم ترد على استفسارات وجهتها إليها مراراً اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن صحفيين مسجونين<sup>(٩١)</sup>.

٣٨- وأشارت منظمة 'الجبهة الأمامية' إلى أن التشريعات المقيدة تسهم أيضاً في زيادة انتهاكات حرية تكوين الجمعيات وتمنع بعض المنظمات من الاضطلاع بعملها الشرعي في الدفاع عن حقوق الإنسان<sup>(٩٢)</sup>. وتفيد مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان بأن مشروع قانون عام ٢٠٠٦ الخاص بتنظيم التبرعات الأجنبية، المعروف الآن على البرلمان، ينص على فرض قيود متشددة على التمويل الأجنبي المقدم للمنظمات المصنفة في فئة "المنظمات ذات الطابع السياسي ولكنها ليست أحزاباً سياسية". وبيّن أن مشروع القانون يترك للسلطة الإدارية مسألة استنساب وضع هذا التصنيف ومنح شهادة تسجيل تميز للمنظمات الحصول على أموال أجنبية، مما يقلص إلى حد كبير للغاية المجال المتاح لعمل المجتمع المدني وقيامه بأنشطة الدعوة في الهند<sup>(٩٣)</sup>.

٣٩- وأفاد مركز التنظيم والبحث والتعليم بأن المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان يتعرضون بانتظام لعمليات من بينها التفتيش، وإغلاق الأماكن بوضع ختم عليها تدرعاً بأسباب شتى، ومصادرة المعدات والمواد، والتحرش، والسجن الباطل، والعنف والتهديد بالعنف الموجهان ضد الشخص أو أفراد أسرته<sup>(٩٤)</sup>. وأعربت منظمة 'الجبهة الأمامية' عن قلقها إزاء الخطر الكبير الذي يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعالجون مسائل تعتبرها الحكومة حساسة. فالجهات الفاعلة في الدولة تلجأ إلى التعذيب، والحبس الاحتياطي غير المشروع أو الاعتقال التعسفي، وإلى حالات الاختفاء، وإساءة المعاملة، واستخدام القوة بإفراط، وانتهاك الحق في محاكمة عادلة، لمنع المدافعين عن حقوق الإنسان من تأدية عملهم المشروع والسلمي. والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يحققون في الفضائح التي ترتكبها الشرطة وفي حالات العنف أثناء الاحتجاز ويقومون برصد تلك الفضائح والحالات، يتعرضون لمخاطر كبيرة مثلهم مثل الداليت والمدافعين القبلين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الجماعات التي درجت العادة على تهميشها<sup>(٩٥)</sup>. وتفيد منظمة 'الجبهة الأمامية' بمقتل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في البنجاب وجامو وكشمير وفي الولايات الشمالية - الشرقية<sup>(٩٦)</sup>.

## ٦- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق

٤٠- لاحظ المنتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أن إنكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحرمان منها أديا إلى انتهاك الحق في الحياة نتيجة لما خلفاه من حالات انتحار، ومجاعة، وسغب. وقد انتحر عدد مذهل من المزارعين يبلغ ٨٩ ٣٦٢ في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥<sup>(٩٧)</sup>. ولاحظ المنتدى أيضاً ازدياد عدد النساء بين الفقراء، لا سيما بسبب انتحار الذكور<sup>(٩٨)</sup>.

٤١- وأشار مركز الحقوق الإنجابية إلى أن حكومة الهند بدأت تطبيق رسمياً مجموعة واسعة من السياسات والبرامج التي ترمي إلى تحسين صحة النساء الإنجابية بتيسير إمكانية حصولهن، على نطاق واسع، على الخدمات والمعلومات الصحية. ولكن التنفيذ كان متفاوتاً وضعيفاً<sup>(٩٩)</sup>. وأوضح المركز أن المضاعفات التي تحدث أثناء الحمل والولادة هي من الأسباب الرئيسية لوفاة النساء في الهند. والأسباب الأساسية للوفيات النفاسية هي رداءة مرافق الرعاية الصحية، وعدم التمكن من الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة، ومن عمليات الإجهاض المأمونة، وسوء التغذية. وهذه العوامل تؤثر تأثيراً غير متناسب على نساء المناطق الريفية. وتحمل لأول مرة طفلة هندية واحدة بين

كل ستة طفلات بين سن ١٣ و ١٩ عاماً، وأقل من ١٠ في المائة من المراهقات المتزوجات يستخدمن وسائل منع الحمل. ويُعتدّ أن ٥٠ في المائة من إجمالي الوفيات النفاسية بين الفتيات والنساء الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ١٩ عاماً تعود إلى عمليات الإجهاض غير المأمونة. كذلك أشار المركز إلى أن الهند عدلت قانون الإجهاض وهو قانون إنهاء الحمل بالوسائل الطبية الصادر عام ١٩٧١، ولكن لا يوجد ما يشير إلى أن إصلاح القانون عزز إمكانية الاستفادة من خدمات الإجهاض المأمون والقانوني بتكاليف ميسورة<sup>(١٠٠)</sup>. وذكر ائتلاف الشباب للحقوق الجنسية والإنجابية أنه لا يوجد في مناهج أغلبية المدارس في الهند أي نوع من أنواع التثقيف الجنسي، وأوصى بأن توفر الهند تثقيفاً جنسياً شاملاً في جميع المدارس العامة والخاصة<sup>(١٠١)</sup>.

٤٢- وأعربت جمعية الشعوب المهتدة عن انشغالها إزاء ارتفاع معدل وفيات أطفال الأديفازي إلى حد مثير للقلق حسب ما أفادت به الوزارة المعنية بصحة القبائل في تقريرها السنوي المقدم عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، فهذا المعدل البالغ ٨٤,٢ حالة وفاة (لكل ١٠٠٠ مولود حي) أعلى بكثير من المتوسط الهندي البالغ ٧٠ حالة وفاة (لكل ١٠٠٠ مولود حي) بل وأعلى من المعدلات المسجلة لدى جماعات أخرى محرومة اجتماعياً واقتصادياً<sup>(١٠٢)</sup>.

٤٣- وأفادت أيضاً اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأن الهند، على الرغم من تغلبها على المجاعات، وعدم تصنيفها الآن بين البلدان التي تعاني عجزاً غذائياً لا تزال توجد فيها حالات جوع وسوء تغذية<sup>(١٠٣)</sup>. وذكرت شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء أن الهند، على الرغم مما أحرزته من تقدم ملموس من حيث جواز الرجوع إلى المحاكم في الأمور المتصلة بالحق في الغذاء، ما زالت تواجه بعض الصعوبات في تنفيذ تشريعاتها القائمة، وضمان أعمال قرارات المحاكم، وإتاحة إمكانية وصول الفقراء إلى العدالة<sup>(١٠٤)</sup>. وأوضحت الشبكة أن التحول الضروري من نظام التوزيع العام إلى نظام التوزيع العام الموجه في عام ١٩٩٧ لم يسهم في معالجة مشكلة الجوع والسغب التي يعاني منها ملايين الهنود. ونظام التوزيع العام الموجه بدأ تطبيقه مجرد تحقيق الأمن الغذائي للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. ولكن الحكومة لا تعرف بوضوح مفهوم الفقر بحد ذاته، والمعايير المستخدمة لتحديد من هم السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر معايير غامضة<sup>(١٠٥)</sup>. ولاحظ المركز الآسيوي للموارد القانونية أن الفساد، ولا سيما السوق السوداء، يقوّضان إدارة هذا النظام، ويقوّضه التحيز الطبقي وعجز الحكومات المحلية. وأفاد المركز أيضاً بأن السغب وسوء التغذية يعاني منهما ٥٣ في المائة تقريباً من إجمالي سكان الهند<sup>(١٠٦)</sup>.

٤٤- وأشارت شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء إلى أن الأمور التي تهدد حق سكان الهند في الحصول على الماء تشمل عدم التمكن من الحصول على مياه الشرب النقية وعلى مياه للري بسبب تلوث الموارد المائية، وتحويل المياه لأغراض صناعية، واتخاذ تدابير لخصخصة المياه<sup>(١٠٧)</sup>.

## ٧- الحق في التعليم

٤٥- ذكر معهد كشمير للعلاقات الدولية أن ٨٠ في المائة من مباني المدارس في كشمير يشغلها الجيش الهندي، وأن السكان لا يرسلون أطفالهم إلى المدارس خوفاً من القوات المسلحة<sup>(١٠٨)</sup>. وأشارت هيئة المعونة العملية في الهند إلى تقارير تفيد بأن ١,٢ مليون شخص ما زالوا يقومون بعمليات تنقيب يدوية وسط القمامة على الرغم من صدور قانون في عام ١٩٩٣ يحظر تلك الممارسة. وحالما تترك الأسر تلك الممارسة يُحرم أطفالها من المنح

الدراسية المتاحة لهم بموجب البرنامج المخصص لأطفال الأسر التي تمارس مهناً غير نظيفة. وهذا يجبر على توقف الأطفال، لا سيما الإناث، عن الدراسة<sup>(١٠٩)</sup>.

## ٨- الأشخاص المشردون داخلياً

٤٦- لاحظ منتدى الشعوب للاستعراض الدوري الشامل أن ٨٤ مليون ونيّف من سكان الهند الأصليين/القبليين، المعروفين باسم القبائل المصنفة أو "أديفازي"، ما زالوا ضحايا "التنمية"، والتشرد، والطرّد، بدرجة غير متناسبة<sup>(١١٠)</sup>. وأشارت جمعية الشعوب المهتدة إلى أن أغلبية قبائل الأديفازي تعيش في غابات المناطق النائية والجبلية في وسط الهند، وهي مناطق تسمى "الحزام القبلي"، وتحتوي أراضيها على ترسبات كبيرة من الموارد الطبيعية كالبوكسيت، وركاز الحديد، والفحم، مما يجعل الاقتصاد الهندي السريع النمو يهدف بصورة متزايدة إلى تخصيصها لأغراض التنمية الصناعية. وقد ألحقت عمليات التعدين، والمجمعات الصناعية (المركزة في أغلب الأحيان في مناطق اقتصادية خاصة)، وإقامة البنية التحتية (ولا سيما السدود) أضراراً جسيمة بأراضي الأديفازي، وتهدد بانقراض الثقافة المميزة لتلك القبائل<sup>(١١١)</sup>. وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها المتزايد لأن انعدام الشفافية، والشمول والتشاور مع أصحاب الأرض لدى تحديد طرائق حيازة الأرض التي ستخصص للمشاريع الصناعية أثار احتجاج المجتمعات المحلية المهمشة اجتماعياً واقتصادياً التي تخشى التشرد من أراضيها ومنازلها. وفي أغلبية تلك الحالات يهدد التشرد أيضاً سبل رزق تلك المجتمعات، التي يعتمد أكثرها على ما تنتجه أراضيها<sup>(١١٢)</sup>. وأفادت هيئة المعونة العملية في الهند بأن قوات الأمن وقوات الشرطة الهندية قامت بأعمال اغتصاب وقتل لقمع احتجاجات السكان الصادقة على حيازة الدولة لمزارعهم من أجل إقامة مناطق اقتصادية خاصة، وعلى التصنيع المحف. وبينت أن حكومات ولايات شتى في الهند حصلت على الأراضي، في أغلب الأحيان، من المجتمعات القبلية والداليت والمزارعين بموجب قانون حيازة الأراضي الصادر عام ١٨٩٤<sup>(١١٣)</sup>.

٤٧- وأفاد مركز رصد التشرد الداخلي بأن ما لا يقل عن ٦٠٠ ٠٠ شخص شردوا في الهند لأسباب تتعلق بالتراعات وبأعمال العنف المحلية<sup>(١١٤)</sup>. وأفادت الشبكة الآسيوية للشعوب الأصلية والقبلية كما أفاد الفريق العامل الدولي لشؤون السكان الأصليين، نقلاً عن وزارة الشؤون الداخلية، بأن ٢١ ولاية من بين ٢٨ ولاية تعاني من التراعات المسلحة، وأغلبها نزاعات (الماوين) بشأن الناكسالييت<sup>(١١٥)</sup>. وذكرت الشبكة الآسيوية للشعوب الأصلية والقبلية وكذلك الفريق العامل الدولي لشؤون السكان الأصليين أن جميع المناطق المتأثرة بالتراعات المسلحة الداخلية، باستثناء جامو وكشمير، هي مناطق يقطنها، بصفة رئيسية، السكان الأصليون والقبليون الذين يشكلون أكثر من ٤٠ في المائة من الأشخاص المشردين داخلياً في الهند نتيجة للتراعات، والذين يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن وجماعات المعارضة المسلحة على حد سواء<sup>(١١٦)</sup>. وأشار مركز رصد التشرد الداخلي إلى أن أغلبية حالات التشرد الداخلي في الهند تعود إلى التراعات القائمة في جامو وكشمير<sup>(١١٧)</sup>. وأضاف أن حكومة الهند تمنع في كثير من الأحيان المنظمات الإنسانية الدولية من الوصول إلى السكان المشردين داخلياً متذرعة بأن الحكومات المحلية توفر رعاية كاملة للمتضررين<sup>(١١٨)</sup>. وأفاد المركز بأن استجابة الحكومة للأشخاص المشردين تكون مخصوصة في كثير من الأحيان وغير كافية إلى حد كبير. وكثيراً ما يجد الأشخاص المشردون داخلياً أنفسهم في موقف ضعيف للغاية<sup>(١١٩)</sup>. وأوصى المركز بأن تعتمد الهند سياسة وطنية خاصة بالأشخاص المشردين داخلياً<sup>(١٢٠)</sup>، وأوصت هيئة المعونة العملية بأن تنفذ الهند مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي<sup>(١٢١)</sup>.

## ٩- الحق في التنمية

٤٨- ذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه يلزم التغلب على تحديين لكي يتسنى أخذ الحق في التنمية في الاعتبار الواجب في السياسات الموضوعة والإجراءات المتخذة. وأوضحت أن التحدي الأول هو إيجاد مفهوم متين للتنمية، بينما يتمثل التحدي الثاني في تحديد التدابير العملية اللازمة لإعمال هذا الحق.

### ثالثاً - الإنجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات، والمعوقات

٤٩- أشار الاتحاد اللوثيري العالمي والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية إلى البيان الذي أدلى به رئيس وزراء الهند في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقارن فيه ممارسة النبذ في الهند بممارسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ووصفت الهيئتان البيان بأنه معلّم هام في الاعتراف بالتمييز الاجتماعي ضد الداليت. وأوصت الهيئتان بأن تتخذ بعد هذا البيان العام تدابير فعالة على الصعيد الوطني لإعمال الضمانات الدستورية التي تحمي الداليت من التمييز<sup>(١٢٢)</sup>.

٥٠- وأشار منتدى جنوب آسيا لحقوق الإنسان إلى التقدم المحرز في الهند خلال السنوات الأخيرة لإضفاء الطابع المؤسسي على "الشفافية في الحكم" بسن قانون الحق في الحصول على المعلومات<sup>(١٢٣)</sup>.

### رابعاً - الأولويات، والمبادرات، والالتزامات الوطنية الرئيسية

٥١- [لا ينطبق]

### خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٥٢- [لا ينطبق]

#### Notes

<sup>1</sup> The following stakeholders have made a submission (all original submissions are available in full text on: [www.ohchr.org](http://www.ohchr.org)):

▪ Civil society

AAI	Action Aid India, UPR Submission, November 2007*;
AI	Amnesty International, UPR Submission, November 2007*;
AITPN and IWGIA	Joint submission by Asian Indigenous & Tribal Peoples Network and International Working Group on Indigenous Affairs, UPR Submission, November 2007*;
ALRC	Asian Legal Resource Centre , UPR Submission, November 2007*;
BF	The Becket Fund for Religious Liberty, UPR Submission, November 2007*;

CHRI	Commonwealth's Human Rights Initiative, UPR Submission, November 2007*;
COHRM	Committee on Human Rights Manipur, UPR Submission, November 2007;
CORE	Centre for Organisation Research & Education, UPR Submission, November 2007;
CRR	Centre for Reproductive Rights, UPR Submission, November 2007;
CSW	Christian Solidarity Worldwide, UPR Submission, November 2007*;
ECLJ	European Centre for Law and Justice, UPR Submission, November 2007*;
Ensaaf	Ensaaf, UPR Submission, November 2007;
FIAN	Food First Information and Action Network, UPR Submission, November 2007*;
FL	Front Line, UPR Submission, November 2007*;
GIEACP	Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, UPR Submission, November 2007*;
HRW	Human Rights Watch, UPR Submission, November 2007*;
IDMC	Norwegian Refugee Council (Internal Displacement Monitoring Centre,) UPR Submission, November 2007*;
IHRC	Islamic Human Rights Commission, UPR Submission, November 2007;
IMADR and LWF	Joint submission by the International Movement against All Forms of Discrimination and Racism* and the Lutheran World Federation* in association with the National Campaign on Dalit Human Rights (NCDHR) and the International Dalit Solidarity Network (IDSN), UPR Submission, November 2007*;
Interfaith International	Interfaith International, UPR Submission, November 2007*;
KIIR	Kashmir Institute of International Relations, UPR Submission, November 2007;
Liberation	Liberation, UPR Submission, November 2007*;
OD	Open Doors International UPR Submission, November 2007;
OMCT	World Organization Against Torture, UPR Submission, November 2007*;
PF for UPR	Joint submission by People's Forum for UPR presented by Asia Centre for Human Rights on behalf of 129 organizations and 13 human rights defenders, UPR Submission, November 2007*;
PLD	Joint submission by Partners for Law in Development and 16 other NGOs, UPR Submission, November 2007;
RWB	Reporters Without Borders, UPR Submission, November 2007*;
SAFHR	South Asia Forum for Human Rights, UPR Submission, November 2007;

SANGRAM and VAMP	Joint submission by Sampada Gramin Mashila Santstha and VAMP, UPR Submission, November 2007;
STP	Society for Threatened Peoples, UPR Submission, November 2007*;
TPCIT	Torture Prevention Centre India Trust, UPR Submission, November 2007;
TPDF	Tripura People's Democratic Front, UPR Submission, November 2007;
WBO	World Barua Organization, UPR Submission, November 2007;
WRAG	Joint submission by Women's Research & Action Group and 23 other NGOs, UPR Submission, November 2007;
WPF	World Peace Forum, UPR Submission, November 2007;
YCSRR	Youth Coalition for Sexual and Reproductive Rights, UPR Submission, November 2007.

National Human Rights Institution

The National Human Rights Commission of India (NIHRC) \*\*

NB: \* NGOs with ECOSOC status; \*\* National Human Rights Institution with A-status.

<sup>2</sup> National Human Rights Commission, UPR Submission, para. 28.

<sup>3</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, UPR Submission, November 2007, p. 11.

<sup>4</sup> Amnesty International, UPR Submission, November 2007, p. 3. See also Committee on Human Rights Manipur, UPR Submission, November 2007, p. 1 and 4.

<sup>5</sup> Joint submission by Asian Indigenous & Tribal Peoples Network and International Working Group on Indigenous Affairs, UPR Submission, November 2007, p. 6.

<sup>6</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights., November 2007, p. 12.

<sup>7</sup> National Human Rights Commission, UPR Submission, paras. 6, 18 and 19.

<sup>8</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 11.

<sup>9</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 11. See also Joint submission by Asian Indigenous & Tribal Peoples Network and International Working Group on Indigenous Affairs, UPR Submission, November 2007, p. 3.

<sup>10</sup> Human Rights Watch, UPR Submission, November 2007, p. 4. See also Centre for Organisation Research & Education, UPR Submission, November 2007, pp. 3-4.

<sup>11</sup> Amnesty International, UPR Submission, November 2007, p. 3.

<sup>12</sup> Human Rights Watch, UPR Submission, November 2007, p. 5. See also Torture Prevention Centre India Trust, UPR Submission, November 2007, p. 1.

<sup>13</sup> Kashmir Institute of International relations, UPR Submission, November 2007, p. 3.

<sup>14</sup> National Human Rights Commission, UPR Submission, para. 15.

<sup>15</sup> Amnesty International, UPR Submission, November 2007, p. 3.

<sup>16</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 13.

<sup>17</sup> Human Rights Watch, UPR Submission, November 2007, p. 1.

<sup>18</sup> National Human Rights Commission, UPR Submission, para. 23.

<sup>19</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 6.

<sup>20</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 6.

<sup>21</sup> Christian Solidarity Worldwide, UPR Submission, November 2007, p. 2.



- <sup>22</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 6 and Norwegian Refugee Council (Internal Displacement Monitoring Centre), UPR Submission, November 2007, p. 2.
- <sup>23</sup> Tripura People's Democratic Front, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>24</sup> Christian Solidarity Worldwide, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>25</sup> Joint submission by the International Movement against All Forms of Discrimination and Racism and the Lutheran World Federation in association with the National Campaign on Dalit Human Rights and the International Dalit Solidarity Network, UPR Submission, November 2007, p. 4.
- <sup>26</sup> Society for Threatened Peoples, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>27</sup> Joint submission by Asian Indigenous & Tribal Peoples Network and International Working Group on Indigenous Affairs, UPR Submission, November 2007, p. 3. Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 7.
- <sup>28</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 8. See also Joint submission by Asian Indigenous & Tribal Peoples Network and International Working Group on Indigenous Affairs, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>29</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 7.
- <sup>30</sup> Islamic Human Rights Commission, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>31</sup> Amnesty International, UPR Submission, November 2007, p. 4.
- <sup>32</sup> Joint submission by Partners for Law in Development and 16 other NGOs, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>32</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 8.
- <sup>33</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p.3.
- <sup>34</sup> Liberation, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>35</sup> Liberation, UPR Submission, November 2007, pp. 1-3 and Action Aid India, UPR Submission, November 2007, page 2. See also Centre for Organisation Research & Education, UPR Submission, November 2007, pp. 1-4.
- <sup>36</sup> Liberation, UPR Submission, November 2007, p.,5.
- <sup>37</sup> South Asia Forum for Human Rights, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>38</sup> Committee on Human Rights Manipur, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>39</sup> Action Aid India, UPR Submission, November 2007, page 2 and Liberation, UPR Submission, November 2007, pp. 1-3. See also Centre for Organisation Research & Education, UPR Submission, November 2007, pp. 1-4.
- <sup>40</sup> Centre for Organisation Research & Education, UPR Submission, November 2007, pp. 2-3; and Action Aid India, UPR Submission, November 2007, page 6.
- <sup>41</sup> Kashmir Institute of International Relations, UPR Submission, November 2007, p. 4. See also Torture Prevention Centre India Trust, UPR Submission, November 2007, p. 5.
- <sup>42</sup> World Peace Forum, UPR Submission, November 2007, p. 8.
- <sup>43</sup> World Peace Forum, UPR Submission, November 2007, p. 5, 7.
- <sup>44</sup> Norwegian Refugee Council (Internal Displacement Monitoring Centre), UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>45</sup> Norwegian Refugee Council (Internal Displacement Monitoring Centre), UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>46</sup> Asian Legal Resource Centre, UPR Submission, November 2007, p. 4-5.
- <sup>47</sup> Amnesty International, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>48</sup> Torture Prevention Centre India Trust, UPR Submission, November 2007, p. 5.
- <sup>49</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 3.
- <sup>50</sup> Torture Prevention Centre India Trust, UPR Submission, November 2007, p. 5.
- <sup>51</sup> South Asia Forum for Human Rights, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>52</sup> Tripura People's Democratic Front, UPR Submission, November 2007, p. 2. See also Christian Solidarity Worldwide, UPR Submission, November 2007, p. 6.
- <sup>53</sup> Open Doors, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>54</sup> Tripura People's Democratic Front, UPR Submission, November 2007, p. 4-5. See also Interfaith International, UPR Submission, November 2007, pp.1-6.
- <sup>55</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 5.
- <sup>56</sup> Torture Prevention Centre India Trust (TOP), UPR Submission, November 2007, p. 4.

- <sup>57</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 5. See also Torture Prevention Centre India Trust, UPR Submission, November 2007, p. 4.
- <sup>58</sup> Youth Coalition for Sexual and Reproductive Rights (YCSRR), UPR Submission, November 2007, p.4.
- <sup>59</sup> Centre for Reproductive Rights, UPR Submission, November 2007, p. 2.
- <sup>60</sup> Joint submission by Sampada Gramin Mashila Santstha and VAMP, UPR Submission, November 2007, p. 2.
- <sup>61</sup> Christian Solidarity Worldwide, UPR Submission, November 2007, p. 4. See also Asian Legal Resource Centre, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>62</sup> National Human Rights Commission, UPR Submission, para.17.
- <sup>63</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Center for Human Rights, November 2007, p. 6.
- <sup>64</sup> National Human Rights Commission, UPR submission, para. 23.
- <sup>65</sup> Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, UPR Submission, November 2007, pp. 2-3.
- <sup>66</sup> Commonwealth's Human Rights Initiative, UPR Submission, November 2007, p. 2.
- <sup>67</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 8.
- <sup>68</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 2.
- <sup>69</sup> Commonwealth Human Rights Initiative, UPR Submission, November 2007, p. 2.
- <sup>70</sup> Amnesty International, UPR Submission, November 2007, p. 2.
- <sup>71</sup> Human Rights Watch, UPR Submission, November 2007, pp. 1-2. See also Amnesty International, UPR Submission, November 2007, p. 2.
- <sup>72</sup> Human Rights Watch, UPR Submission, November 2007, p. 2. See also South Asia Forum for Human Rights, UPR Submission, November 2007, pp. 1-2 and 4. See also Liberation, UPR Submission, November 2007, p. 5-6.
- <sup>73</sup> Committee on Human Rights Manipur, UPR Submission, November 2007, para.10.
- <sup>74</sup> Centre for Organisation Research & Education, UPR Submission, November 2007, para 13.
- <sup>75</sup> World Peace Forum, UPR Submission, November 2007, p. 7.
- <sup>76</sup> Human Rights Watch, UPR Submission, November 2007, pp.3-4.
- <sup>78</sup> World Barua Organization, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>79</sup> Amnesty International, UPR Submission, November 2007, p. 5.
- <sup>80</sup> Joint submission by Women's Research & Action Group and 23 other NGOs, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>81</sup> Ensaaf, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>82</sup> Amnesty International, UPR Submission, November 2007, p. 2.
- <sup>83</sup> National Human Rights Commission, UPR Submission, para 9.
- <sup>84</sup> Ensaaf, UPR Submission, November 2007, pp. 1-2.
- <sup>85</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 6.
- <sup>86</sup> Joint submission by Partners for Law in Development and 16 other NGOs Partners, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>87</sup> The Becket Fund for Religious Liberty, UPR Submission, November 2007, p. 1, 3- 4.
- <sup>88</sup> Christian Solidarity Worldwide, UPR Submission, November 2007, p. 5.
- <sup>89</sup> European Centre for Law and Justice, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>90</sup> Commonwealth's Human Rights Initiative, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>91</sup> Reporters Without Borders, UPR Submission, November 2007, p. 1-3.
- <sup>92</sup> Front Line, UPR Submission, November 2007, p. 4.
- <sup>93</sup> Commonwealth's Human Rights Initiative, UPR Submission, November 2007, p. 3. See also Action Aid India, UPR Submission, November 2007, p. 5.
- <sup>94</sup> Centre for Organisation Research & Education, UPR Submission, November 2007, para 8.
- <sup>95</sup> Front Line, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>96</sup> Front Line, UPR Submission, November 2007, p. 4.
- <sup>97</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights. Peoples' Forum for UPR in India, November 2007, page 3.
- <sup>98</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 6.

- <sup>99</sup> Centre for Reproductive Rights, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>100</sup> Centre for Reproductive Rights, UPR Submission, November 2007, p. 2.
- <sup>101</sup> Youth Coalition for Sexual and Reproductive Rights (YCSRR), UPR Submission, November 2007, paras. 3 and 19.
- <sup>102</sup> Society for Threatened Peoples, UPR Submission, November 2007, p. 4.
- <sup>103</sup> National Human Rights Commission, UPR Submission, para. 24.
- <sup>104</sup> Food First Information and Action Network, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>105</sup> Food First Information and Action Network, UPR Submission, November 2007, p. 3-4.
- <sup>106</sup> Asian Legal Resource Centre, UPR Submission, November 2007, p. 5-6.
- <sup>107</sup> Food First Information and Action Network, UPR Submission, November 2007, p. 5.
- <sup>108</sup> Kashmir Institute of International Relations, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>109</sup> Action Aid India, UPR Submission, November 2007, p. 5.
- <sup>110</sup> Joint submission by People's Forum for UPR, presented by Asia Centre for Human Rights, November 2007, p. 7.
- <sup>111</sup> Society for Threatened Peoples, UPR Submission, November 2007, p. 1. See also World Organization Against Torture, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>112</sup> Amnesty International, UPR Submission, November 2007, p. 4.
- <sup>113</sup> Action Aid India, UPR Submission, November 2007, p. 1. See also Amnesty International, UPR Submission, November 2007, pp. 4-5
- <sup>114</sup> Norwegian Refugee Council (Internal Displacement Monitoring Centre), UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>115</sup> Joint submission by Asian Indigenous & Tribal Peoples Network and International Working Group on Indigenous Affairs, UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>116</sup> Joint submission by Asian Indigenous & Tribal Peoples Network and International Working Group on Indigenous Affairs, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>117</sup> Norwegian Refugee Council (Internal Displacement Monitoring Centre), UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>118</sup> Norwegian Refugee Council (Internal Displacement Monitoring Centre), UPR Submission, November 2007, pp. 5-6.
- <sup>119</sup> Norwegian Refugee Council (Internal Displacement Monitoring Centre), UPR Submission, November 2007, p. 1.
- <sup>120</sup> Norwegian Refugee Council (Internal Displacement Monitoring Centre), UPR Submission, November 2007, p. 6.
- <sup>121</sup> Action Aid India, UPR Submission, November 2007, p. 6.
- <sup>122</sup> Joint submission by the International Movement against All Forms of Discrimination and Racism and the Lutheran World Federation in association with the National Campaign on Dalit Human Rights and the International Dalit Solidarity Network, UPR Submission, November 2007, p. 3.
- <sup>123</sup> South Asia Forum for Human Rights, UPR Submission, November 2007, p. 1.

— — — — —